انتشار العنف ضد المرأة

آلية الملالي للسيطرة بشكل منهجي على نصف المجتمع

لجنة المرأة في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية

نوفمبر ٢٠٢١

انتشار العنف ضد المرأة هو سلاح الملالي للسيطرة المنهجية على نصف المجتمع
حقوق النشر محفوظ - لجنة المرأة في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية (NCRI)
حق الطباعة والنشر محفوظ للجنة المرأة التابعة للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية.
يُسمح بنشر هذا التقرير أو أجزاء منه بإذن كتابي أو اقتباس من المصدر.

أحد إصدارات لجنة المرأة في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية
نوفمبر 2021

ISBN: 978-2-35822-007-1

women.ncr-iran.org/ar
@womenncri
@womenncri

جدول المحتويات

٢ المقدمة - القضاء الإيراني يتستر على العنف ضد المرأة
٤ مهاجم يطلق النار على النساء في وضح النهار هوطليق
٨ والقضاة والمدعون العامون يهينون ويحقرون النساء المدعيات
١٢ القوانين المعادية للمرأة والثقافة الأبوية تمييز ضد المرأة

السلطة القضائية للملالي تتستر على قضايا انتشارالعنف ضد المرأة

أبعاد عنف الدولة المرتكب ضد المرأة أكثر حدة بعدة أضعاف من العنف الاجتماعي أو المنزلي الذي تتعرض له المرأة.

المقدمة

نشهد باستمرار في إيران الحالية انتشار العنف ضد المرأة، من خلال مشاهد تزداد بشاعة كل يوم. وفي غضون ذلك، تشير مساعي مسؤولي نظام الملالي للتستر على القضايا التي وصلت إلى عنان السماء، والإحجام عن الملاحقات القضائية، والإفراج عن مرتكبي الجرائم؛ إلى أن نظام الملالي مستفيد من هذا الوضع.
والجدير بالذكر أن القمع هو أحد الركيزتين الرئيسيتين لبقاء نظام الملالي. ويستهدف المرأة الجزء الأكثر شمولًا من القمع، وبهذه الطريقة تسجن الديكتاتورية الدينية المجتمع الإيراني بأكمله. والحقيقة المؤكدة هي أن كافة فصائل نظام الملالي متفقة في الرأي على ضرورة قمع المرأة.
وتجدر الإشارة إلى أن نظام الملالي هو الراعي الرسمي لقمع المرأة في العالم، وأن حجم أشكال العنف الحكومي ضد المرأة بذرائع سياسية أو الحجاب ... إلخ. تعادل ضعف أشكال العنف الاجتماعي والأسري بعدة أضعاف.
وبطبيعة الحال أصبح تحسين هذه الظروف أكثر صعوبة بشكل غير مسبوق، نتيجة لتولى الجلاد رئيسي السلطة في البلاد؛ حيث أن سجل الإعدامات السياسية الواسعة النطاق تلوث سجله الأسود.

مهاجم يطلق النار على النساء في وضح النهار هوطليق

سواء في الممرات العامة من قبل الأفراد المستبدين عديمي الأخلاق أو في قضية أشكال العنف الأسري، التي تنتهي أغلبها بعدم معاقبة المجرمين والمتعسفين، مما يؤدي إلى تعزيز ثقافة اللجوء إلى السلوكيات التعسفية

فعلى سبيل المثال، تم إطلاق النار على ما لا يقل عن 5 نساء، وتم إطلاق سراح المجرم

أطلق رجل شاب في أصفهان النار على ما لا يقل عن 5 نساء، في 19 أغسطس 2021، وأصابهن مستخدمًا 3 أنواع من الأسلحة النارية. وتم التعرف على هذا المجرم واعتقاله في غضون 48 ساعة، بيد أنه تم الإفراج عنه بكفالة في أقل من شهر.

وعندما أطفق مراسل صحيفة "شرق" الحكومية، على التحري في هذه السلسلة من عمليات إطلاق النار، أجرى محادثات مع أسر 3 من ضحايا هذا الاعتداء، في 13 أكتوبر 2021. بيد أنه يقول إن المسؤولين في السلطة القضائية رفضوا مناقشة هذا الأمر.

وأصيبت إحدى الضحايا، الموظفة مهلا، البالغة من العمر 28 عامًا، أثناء عودتها من العمل ببندقية ذات الرصاصات الكروية. وأصيبت نركس غلامي، البالغة من العمر 17 عامًا، عندما خرجت من منزلها لشراء كتاب مدرسي. كما أصيبت زينب، البالغة من العمر 38 عامًا، في الساحة.

وتقول مهلا : "لقد شعرت بأن ظهري يحترق. وجلست للحظة ووضعت يدي على جانبي، ورأيتها ملطخة بالدماء. ثم اتصلت بأخي وتم نقلي إلى المستشفى بمساعدة سائق سيارة أجرة. واكتشفنا في المستشفى أنه تم إصابة عدة أشخاص آخرين أيضًا".

ومضت قائلَةً: "كنت أرتدي زيًا موحدًا مكونًا من عبائة حتى أسفل الركبة، وبنطلون أزرق، ووشاح أسود، وشمسية على رأسي للوقاية من الشمس، ولم يكن وجهي مرئيًا على الإطلاق". ومنذ ذلك اليوم حتى الآن ترجح مهلا عدم الخروج من المنزل. وحصلت على إجازة غير مدفوعة الأجر لمدة شهرين.

وتقول نرجس: "فجأة سمعت صوتًا، وشعرت أن ظهري يحترق، وأسودت الدنيا في وجهي، وسقطت على الأرض. واتضح فيما بعد أنها كانت بندقية من عيار الـ5,5 مليمتر".

وشعرت زينب أثناء المشي بألم في ظهرها، وقال أحد المارة إن عبائتها ملطخة بالدماء. حيث أصابت الرصاصة كتفها الأيمن من الخلف. ومنع الخوف زينب من الخروج من المنزل.

وتقول أم إحدى الضحايا إنه تم إطلاق سراح الشخص الذي قيل إنه كان يحمل 3 أنواع من الأسلحة النارية. (صحيفة "شرق" الحكومية، 13 أكتوبر 2021).

تهديد أهالي الضحايا والوعد بدفع رشوة ثمنًا للصمت

وقال والد إحدى الضحايا: ”لقد أصابت الرصاصة ابنتي بالقرب من الحبل الشوكي، مما يعني أنها لو تغلغلت في جسدها بضعة سنتيمترات أكثر، لكان قد بُتر نخاع نركس. ورأينا ما لا يقل عن 5 أشخاص مصابين في المستشفى جراء هذا الحادث. ولم يتبق من المصابين في المستشفى سوى اثنين منّا، ومستعدين لرفع دعوى قضائية“.
ومضى قائلًا: ”يأتي الملالي إلينا في المستشفى بشكل مستمر، ويطلبون منَّا عدم تسريب الخبر لأي مكان“.
وقال والد ضحية أخرى: ”لقد استجوبونا في المستشفى. وقالوا: إذا كنتم تريدون أن تتحمل الحكومة تكاليف المستشفى، يتعين عليكم أن تخضعوا لما نمليه عليكم“.
إن قصة الرصاصات العنقودية تذكرنا بسلسلة أخرى من الاعتداءات في أصفهان. فعلى سبيل المثال، وقعت في عام 2014 موجة من الاعتداءات على النساء، في طهران، وأصفهان برش الحمض بغية الانتقام وتدمير الحياة الاجتماعية للضحية ومستقبلها؛ بعد استفزازات أئمة الجمعة، وراح ضحيتها عشرات النساء. ولم يتم القبض على مرتكبي هذه الجرائم برش الحمض أو معاقبتهم، مما أدى إلى انتشار مثل هذا النوع من الاعتداءات للانتقام الشخصي.

التمييز القضائي وإضفاء الطابع المؤسسي على العنف ضد المرأة

يقول المحامي أمير رئيسيان، فيما يتعلق بتكرار العنف ضد المرأة وانتشاره: ”إذا تمت العقوبة على السلوك الإجرامي، فسيكون لها تأثير رادع في المجتمع“. وقد تكررت هذه الظاهرة مرات عديدة في إيران، مثل ظاهرة رش الحمض على النساء للانتقام منهن. والجدير بالذكر أن تقاعس الحكومة عن متابعة حقوق المجتمع سيؤدي إلى تكرار هذه الجرائم“. (صحيفة ”شرق“ الحكومية - 13 أكتوبر 2021).
ويقول محامي آخر، يُدعى علي مجتهدزاده: «ينص القانون على أن سحب السلاح بما يروع المواطنين يسمى اقتتال. ونشهد في أصفهان أنهم يطلقون النار على النساء بالأسلحة النارية، ويتم إطلاق سراح المجرمين، بعد فترة، ولكي يبرر المدعي العام

والسلطات القضائية هذه الجريمة يدَّعون إن هذا الشخص مدمن على المخدرات الصناعية ... إلخ. إن هذه القضية تمييز قضائي صارخ ناجم عن النظرة السياسية المهيمنة على الحكام في المجتمع».
ومضى قائلًا: ”إن الاعتداء على النساء برش الحمض جريمة تعادل القتل، وعقوبتها قاسية، وبغض النظر عن الجانب الخاص، فإنها تنطوي على جانب عام أيضًا. والمدعي العام مكلَّفٌ بالإعلان عن الجريمة ومتابعة هذه القضية بجدية. إن قضية أصفهان تنطوي على بُعد وطني، وأعتقد أنه يجب حتى على مجلس أمن المحافظة أن يتدخل في القضية“. (وكالة ”إيلنا“ الحكومية للأنباء - 19 أكتوبر2021).
وقالت فاتيما باباخاني، الحقوقية، والناشطة في مجال حقوق المرأة، بشأن انتشار العنف ضد المرأة: «إن إضفاء الطابع المؤسسي على العنف ضد المرأة، وتجاهل تجريم السلوكيات المعادية للمجتمع، وعدم كفاءة السلطة القضائية، وعدم إجراء تحريات عادلة؛ يؤدي في نهاية المطاف إلى عدم معاقبة المتورطين في أعمال العنف. إن عدد النساء والفتيات والأطفال الذين تعرضن للإيذاء الجنسي والعنف المنزلي الشديد لسنوات عديدة من حياتهن كثيرات. ولا يزلن يتعرضن للعنف والإيذاء، بيد أنهن يلتزمن الصمت».
وأضافت: ”من المؤكد أننا في حاجة ماسة إلى التغيير، ووضع تشريعات فاعلة، في مجال تغيير القوانين والاهتمام بالضمانات القانونية اللازمة للمرأة وضمان أمنها في المجالات الخاصة والعامة للمجتمع. إن تأجيل التصديق على مشروع قانون تأمين أمن المرأة وسحبه من دوره في المصادقة ودراسة المجلس يُعد تحذيرًا بالإهمال المتعمد. ونحن نكرر الجرائم كل يوم، ونكثِّف العنف ضد النساء والفتيات. سواء في الممرات العامة من قبل الأفراد المستبدين عديمي الأخلاق أو في قضية أشكال العنف الأسري، التي تنتهي أغلبها بعدم معاقبة المجرمين والمتعسفين، مما يؤدي إلى تعزيز ثقافة اللجوء إلى السلوكيات التعسفية“. (صحيفة ”شرق“ الحكومية - 13 أكتوبر 2021).

برستو ناوردي

والقضاة والمدعون العامون يهينون ويحقرون النساء المدعيات

والجدير بالذكر أن تقاعس الحكومة عن متابعة حقوق المجتمع سيؤدي إلى تكرار هذه الجرائم.

المدعي العام لنظام الملالي يعتدي على سيدة تعرضت للتعذيب لمدة 3 سنوات متتالية

برستو ناوردي، البالغة من العمر 36 عامًا، من أهالي آبادان. قام زوج هذه المرأة، المدمن على الخمر بتعريضها لكافة أشكال التعذيب الوحشي والنفسي والجسدي على مدى 3 سنوات. وبعد أن هربت برستو من منزلها، لجأت إلى والديها، وبعد أن تلقت العلاجات الأولية، نشرت مقطع فيديو يصف ما تعرضت له من أشكال العنف الوحشي. (موقع الموسوعة المجانية "بالاترين" - 12 أكتوبر 2021).
وتقول برستو في مقطع الفيديو المذكور إن: زوجي تسبب في إصابة كلتا عينيّ بالعمى، وحرق جسدي بالماء المغلي، وشنقني أكثر من مرة، وكسر عظام يدي، ويمكنكم رؤية أماكن العديد من طعنات السكين على جسدي، وتضررت أذني بشدة.
كما تقول معربة عن قلقها البالغ إزاء نجليها البالغان من العمر 9 و 10 سنوات إنها تعلم أن هذا الرجل يطفق على تعذيبهما بعد أن أدمن المخدرات.
وعندما راجعت برستو الجهاز القضائي بعد نشر هذا الفيديو حتى يتسنى لها تولي حضانة أطفالها على أقل تقدير وتنقذهم من الضياع، وبّخها المدعي العام في آبادان، حميد مراني، على نشر الفيديو، وقال متساءلًا: لماذا أجريتِ مقابلات مع وسائل الإعلام؟.

زوج امرأة من ماكو يشعل النار فيها بسبب الحمل في البنت الـ 6، ولا يزال حرًا طليقًا

أشعل زوج فاطمة رسولي، النار فيها وفقدت حياتها، عندما كانت حاملًا، بعد إجراء فحصٍ بالموجات فوق الصوتية وتحديد جنس طفلها.
أفادت القنوات الإخبارية المحلية في محافظة أذربيجان الغربية، في 1 نوفمبر 2021، أن زوج فاطمة رسولي، من أهالي قرية قوليشكاك التابعة لمدينة ماكو، وهي أم لـ 5 بنات، قام بإشعال النار فيها وهي مقيدة اليدين والقدمين، مباشرة بعد تحديد جنس طفلها الـ 6 بأنه بنت. (وكالة "ركنا" الحكومية للأنباء - 1 نوفمبر 2021).
وأعلن حاكم ورئيس مجلس أمن ماكو، على محمدي في وصفه لهذه القضية بأنها "خلاف عائلي" أنه تم إطلاق سراح زوج فاطمة بكفالة. (وكالة "إيسنا" الحكومية للأنباء، 2 نوفمبر2021).

وأثبتت هذه القضية مرة أخرى أن السلطة القضائية المناهضة للمرأة في حكومة الملالي ليست لديها أي نية لإقامة العدل.
نظرًا لأنه لو تم إجراء أقل درجة من التحقيقات القضائية في هذه القضية، لكان من المؤكد أن الأمر سيستغرق أكثر من يوم ولَمّا كان قد تم تبرئة المتهم بهذه السرعة.

عدم التحقيق ومعاملة القاضي المهينة، يدفعا المصورة البالغة من العمر 25 عامًا إلى الانتحار

انتحرت المصورة، فرحناز خليلي، البالغة من العمر 25 عامًا بسبب رفض شكواها على تعرضها للاعتداء، فضلًا عن المعاملة المهينة من جانب القاضي.
والقصة وما فيها هي أن فرحناز قد ذهبت قبل شهرين من الانتحار إلى حديقة لتصوير حفل زفاف. واختلفت في نهاية الحفل مع العميل حول الأمور المالية. ووجه الشخص المذكور ألفاظًا بذئية لفرحناز خليلي، وأساء معاملتها.
وكانت هذه المصورة الشابة تتابع شكواها بشكل قانوني. بيد أن معاملة القاضي المهينة لها، والاتهامات التي وجهها إليها، وعدم حمايتها من الاعتداء؛ دفعتها إلى الانتحار.
وطلبت فرحناز خليلي في مذكرة إلى أسرتها التقاضي على حقها بعد وفاتها، حيث أنها لم تتمكن من الحصول على حقها وتطبيق العدالة في حياتها.

فرحناز خليلي

لم يتم تجريم العنف ضد المرأة على الإطلاق، وتتعمد السلطة القضائية في نظام الملالي تجاهل هذا النوع من العنف.

القوانين المعادية للمرأة والثقافة الأبوية تمييز ضد المرأة

إن الأضرار الاجتماعية تجتاح البلاد في الوقت الراهن، ولا يوجد منزل واحد في إيران في هذه الأيام في مأمن من التعرض للأضرار الاجتماعية.

قتلة متوحشون تحت حماية القوانين الذكورية

شهدنا خلال العامين الماضيين، أمثلة متتالية ووحشية للغاية لقتل المرأة. وتشير كل هذه الوقائع سواء كانت بذرائع الشرف أو بذرائع تتعلق بالخلافات الأسرية إلى أن الرجال في المجتمع الإيراني يعتمدون على القانون الذي يمنح الرجل رئاسة الأسرة ويعتبره مالكًا للمرأة.

ويسمح هذا القانون وثقافة نظام الملالي الحاكم المناهض للمرأة؛ للرجل بسحق حقوقهن وأن ينتقم من نساء الأسرة في مواجهة أي ضغط مادي أو اجتماعي، لأنه لم يتم تجريم العنف ضد المرأة على الإطلاق، وتتعمد السلطة القضائية في نظام الملالي تجاهل هذا النوع من العنف.

واستنادًا إلى البحث الذي أجرته، بروين ذبيحي، الناشطة في مجال المرأة في مريوان بمحافظة كردستان، فقد وقعت 1200 جريمة قتل بذرائع المحافظة على الشرف في إيران، خلال الـ 20 عامًا الماضية. ومضت قائلةً: "إن الرجال هم من وضعوا القانون، والثقافة مزورة وسارية المفعول في المجتمع الطبقي الذكوري". (موقع "سلامت نيوز" الحكومي - 23 أكتوبر2020).

وأعلن محمدرضا محبوب فر، أحد خبراء علم الأضرار الاجتماعية في نظام الملالي، في مقال نشره العام الماضي: "إن إيران تحتل المرتبة الأولى في العنف المنزلي". ونُشر هذا المقال على موقع "جهان صنعت" الحكومي، في 19 نوفمبر 2020. وتمت الإشارة في هذا التقرير إلى أن: " الأضرار الاجتماعية تجتاح البلاد في الوقت الراهن، ولا يوجد منزل واحد في إيران في هذه الأيام في مأمن من التعرض للأضرار الاجتماعية".

ثم كشف محبوب فر النقاب عن الإحصاء المروع، إذ يقول إن: "استمرار الوضع القائم من شأنه أن يسهم في ارتفاع معدل جرائم القتل باسم المحافظة على الشرف في البلاد ليرتفع من 250 حالة في العام إلى 2736 حالة في عام 2020". (موقع "جهان صنعت" الحكومي - 19 نوفمبر 2020).

وتنص المادة 220 من قانون العقوبات الإسلامي، على عدم القصاص من الأب أو الجد من الأب الذي يقتل نجله، ويُحكم عليه بدفع فدية القتل للورثة وبالتوبيخ".

- يسمح قانون وثقافة نظام الملالي المناهض للمرأة؛ للرجل بسحق حقوقهن وأن ينتقم من نساء الأسرة في مواجهة أي ضغط مادي أو اجتماعي.

- يتم منذ 10 أشهر حتى الآن إحالة هذا المشروع من لجنة إلى لجنة أخرى في المجلس، عند سماع أي خبر يتعلق بالقتل أو أشكال العنف المروعة.

مشروع قانون حظر العنف ضد المرأة له دوافع سياسية

يتحدث الجميع عن قضية حظر العنف ضد المرأة منذ حوالي 10 سنوات، نظرًا لضغط نشطاء حقوق المرأة. مر مشروع قانون بهذا الهدف بطريق مليء بالعقبات والمنعطفات إلى أن أدى القتل الوحشي لرومينا أشرفي على يد والدها في 21 مايو 2020 إلى تأجيج الرأي العام بشدة. وأصدر روحاني، رئيس جمهورية سلطة الملالي آنذاك أمرًا عبثيًا متهورًا، بعد 24 يومًا من القتل الوحشي لرومينا البالغة من العمر 14 سنة، بتطبيق مشروع قانون بعنوان "حماية المرأة من العنف والمحافظة على كرامتها وأمنها". (وكالة "إيرنا" الحكومية للأنباء - 13 يونيو 2020).

وأحالت السلطة القضائية مشروع القانون المذكور إلى الحكومة الرجعية، في سبتمبر 2019. وألغت السلطة القضائية 15 مادة من مشروع القانون المذكور، وغيّرت الهدف من هذا المشروع تمامًا، أثناء تغيير عنوان المشروع من "حظر العنف ضد المرأة" إلى "حماية المرأة من العنف والمحافظة على كرامتها وأمنها". ووصفت عضوة المجلس آنذاك، بروانة سلحشوري، هذا المشروع بالحصول على شيء مهم بلا معاناة، واعترفت بأنه لن يتم حل أي عقدة من قضية العنف ضد المرأة.

ومضت سلحشوري قائلةً: "إذا تمت الموافقة على مشروع القانون هذا، فإن الأوضاع ستكون أكثر سوءًا بالنسبة للمرأة".

ومع ذلك، تم تعليق مشروع القانون لمدة 16 شهرًا في حكومة روحاني نفسها، حتى أعلن حسينعلي أميري، المساعد البرلماني لروحاني، في نهاية المطاف، وتحديدًا في 14 يناير 2021، عن تقديم مشروع القانون للمجلس.

ولا يزال مشروع القانون لدى المجلس حتى الآن منذ 10 أشهر، ولم يُدرج ضمن الأولويات الواجب دراستها. ويتم خلال هذه الفترة، إحالة هذا المشروع من لجنة إلى لجنة أخرى في المجلس، عند سماع أي خبر يتعلق بالقتل أو أشكال العنف المروعة، بيد أن أفق القضية يكتنفه الغموض.

ويقول المحامي، علي مجتهدزاده، حول عدم تمرير مشروع القانون المذكور: مشروع قانون منع العنف ضد المرأة له دوافع سياسية. (وكالة "إيلنا" الحكومية للأنباء - 19 أكتوبر2021).

إن تأجيل التصديق على مشروع قانون تأمين أمن المرأة وسحبه من دوره في المصادقة ودراسة المجلس يُعد تحذيرًا بالإهمال المتعمد.

NCRI Women committee

انتشار العنف ضد المرأة

آلية الملالي للسيطرة بشكل منهجي على نصف المجتمع

ISBN 978-2-35822-007-1
9 782358 220071

لجنة المرأة في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية

نوفمبر ٢٠٢١